

وثيقة رقم 5:

رسالة وزير الخارجية اللبناني علي الشامي إلى أمين عام الأمم المتحدة
بان كي مون حول التبعديت الإسرائيلية في التنقيب عن النفط ضمن
المنطقة الاقتصادية الخاصة بلبنان⁵

6 كانون الثاني/يناير 2011

تنشر "النهار" النص الكامل للرسالة التي وجهها أول من أمس وزير الخارجية والمغتربين علي الشامي إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون مؤكداً حق لبنان في استغلال الثروة النفطية الكاملة التي تقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة إليه:

"سعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون،

أكتب إليكم بخصوص الحدود الجنوبية للمنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة إلى لبنان، وذلك إثر المعلومات الواردة علينا، والتي تفيد أن إسرائيل تعاقبت مع عدد من الشركات الخاصة وأهمها شركة "نوبل إنرجي" الأميركية للتنقيب عن النفط والغاز في عرض البحر الأبيض المتوسط، كما تفيد أن بعض الآبار المكتشفة يقع، في رأي بعض الخبراء، ضمن أحواض النفط والغاز البحرية المشتركة ما بين لبنان وشمال فلسطين.

كما كرر رئيس الوفد اللبناني الذي يشارك في الاجتماعات الثلاثية في الناقورة المطلب اللبناني الذي يدعو إلى قيام "اليونيفيل" بواسطة المكون البحري (Maritime Task Force) التابع لها بوضع خط الطفافات في مكانه الصحيح باعتبار أن لبنان لا يعترف بخط الطفافات الذي وضعته إسرائيل بشكل أحادي الجانب. وقد كان رد "اليونيفيل" على المطلب اللبناني بأن هذا النوع من المساعدة يقع خارج مهمة "اليونيفيل" كما أنه خارج نطاق ولايتها. هذا علماً بأن تنفيذ ولاية المكون البحري لليونيفيل يقتضي المعرفة الدقيقة للحدود البحرية الجنوبية للبنان، باعتبار أن هذه الأخيرة ينتهي نطاق ولايتها عند هذه الحدود التي يجب عليها عدم تجاوزها.

إن إسرائيل تقوم، كما سبق أن أشرنا، بواسطة شركات خاصة بعمليات تنقيب عن النفط في عرض البحر الأبيض المتوسط، وهي أعلنت في أكثر من مناسبة اكتشاف حقول من الغاز والنفط في الآبار البحرية الواقعة قبالة سواحل شرق البحر الأبيض المتوسط. كما بدأت في إعلان رغبتها باستغلال هذه الثروة دون التأكد مما إذا كانت هذه الحقول تمتد إلى داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة إلى لبنان، لأنه لا يحق لإسرائيل مصادرتها بالقوة والتفرد باستغلالها، وذلك وفقاً للقوانين والأعراف الدولية وأهمها اتفاق الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 ولا سيما المادة 56 منه في فقرتها الثانية، والتي تنص على ضرورة "أن تولى الدولة الساحلية، في ممارستها حقوقها وأدائها واجباتها بموجب هذا الاتفاق في المنطقة الاقتصادية الخالصة، المراعاة الواجبة لحقوق الدول الأخرى وواجباتها، وتتصرف على نحو يتفق مع أحكام هذا الاتفاق".

وعليه، يهمننا في هذا السياق أن نؤكد حق لبنان في استغلال الثروة النفطية التي تقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة إليه وذلك بالاستناد إلى حقوقه المشروعة التي تقرها القوانين والأعراف الدولية.

إننا نعتبر أن أي استغلال من إسرائيل لهذه الثروة التي تقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة إليه يعد انتهاكاً صارخاً للقوانين والأعراف الدولية واعتداء على السيادة اللبنانية.

سعادة الأمين العام،

نتمنى من سعادتكم بذل كل جهد ممكن من أجل حمل إسرائيل على عدم الإقدام على استغلال ثروات لبنان البحرية والنفطية التي تقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة إليه والمحددة بالاستناد إلى الخرائط والإحداثيات التي كانت وزارة الخارجية والمغتربين قد أودعتها جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وتفضلوا سعادة الأمين العام بقبول الاحترام.

وثيقة رقم 6:

تصريح صحفي لحركة حماس حول التنسيق الأمني، وقيام الاحتلال باغتيال أحد أعضاء حماس المطلق سراحهم واعتقال آخرين⁶

7 كانون الثاني / يناير 2011

تعقيباً على قيام قوات الاحتلال باغتيال الشهيد عمر القواسمي، واختطاف خمسة من الأخوة المضربين عن الطعام المفرج عنهم من سجون عباس - فياض، بعد ساعات قليلة من الإفراج عنهم، صرّح مصدر مسؤول في حركة حماس بما يلي:

إننا في حركة حماس ننظر بخطورة بالغة إلى مستوى التنسيق الأمني بين أجهزة أمن عباس - فياض والاحتلال الصهيوني، الذي أقدم فجر اليوم على اغتيال أحد المواطنين واختطاف خمسة من المضربين عن الطعام عقب الإفراج عنهم من سجون سلطة محمود عباس في الضفة الغربية بعد ساعات قليلة من الإفراج عنهم.

إننا وفي الوقت الذي نحمل فيه الاحتلال المسؤولية المباشرة عن اغتيال الشهيد عمر القواسمي واختطاف الأخوة الخمسة المفرج عنهم، لنحمل سلطة عباس - فياض مسؤولية تواطؤ أجهزتها الأمنية مع الاحتلال التي تنهج سياسة تبادل الأدوار بتدوير عملية اعتقال المفرج عنهم بصورة تفضح جريمة التنسيق الأمني وتبادل الأدوار وتبادل المعلومات بين الطرفين، خدمة للاحتلال وأمن مستوطنيه في الضفة الغربية، عبر اغتيال المجاهدين واعتقال الآلاف منهم.

إننا في حركة حماس وإزاء هذا الحدث الخطير ندعو سلطة عباس - فياض إلى وقف كافة أشكال التنسيق الأمني مع الاحتلال، والكف عن جرائمها بحق شعبنا ووقف ملاحقة واعتقال المجاهدين ووقف دورها في ضرب المقاومة والتآمر عليها في الضفة الغربية لتأخذ دورها الحقيقي في الدفاع عن شعبنا الفلسطيني وحقوقه الوطنية.

إننا ندعو أبناء شعبنا الأبي المجاهد في كل مكان إلى التعبير عن سخطه وغضبه إزاء هذه الجريمة والخروج بمسيرات منددة بجرائم التنسيق الأمني والاعتقال السياسي الذي لا يخدم سوى الاحتلال ومشاريعه الاستيطانية وعمليات التهويد في الضفة الغربية.

المكتب الإعلامي